العرب
السبت 2019/12/28
السنة 42 العدد 11570

التضامن سلاح اللبنانيين لمواجهة الأعباء المعيشية

خيام للطعام وأخرى للملابس وجمع التبرعات بات ملاذ المحتاجين في ساحات التظاهر

وحّد التظاهر اللبنانيين ليس فقط في التجمع ورفع الشعارات وترديد نفس المطالب بل كشف عن وجه آخر للتآزر الاجتماعي بين مختلف الفئات الاجتماعية في مختلف المدن اللبنانية. وانتشرت المبادرات الإنسانية وتنوعت الخيام التي لعبت دور المؤسسات التي تدير العمل الإنساني والتطوعي لمساعدة المحتاجين الذين تضررت لقمة عيشهم بسبب الأزمة الاقتصادية في لبنان.

المطالب واحدة والحاجيات أيضا

صيدا (لبنان) – تحولت خيم الاعتصام ضد الطبقة السياسية في مدينة صيدا إلى مطاعم ومتاجر وعيادات تقدم خدماتها بالمجان لكل من يحتاج المساعدة، مبرزة مثل غيرها من المناطق اللبنانية تصميما لدى المتظاهرين على تقديم نموذج للتضامن ولمقومات الصمود في بلد يعاني من انهيار اقتصادي يهدد المواطنين في لقمة عيشهم.

تحت شعار "ممنوع حدا يكون جوعان"، أقام متظاهرون يرابضون في ساحة إيليا في صيدا الجنوبية منذ أكثر من شهرين، مطبخا جاهزا يحضّرون فيه وجبات للفقراء بحسب ما يتوفر لديهم من خضار وخبز وفاكهة وغيرها من المواد الغذائية.

ويقول أحد منظمي المطبخ وائل قصب "يتبرّع أصدقاء بالمواد الغذائية وتتطوع نساء للطبخ"، مضيفا "هدفنا خلق حالة من التكافل الاجتماعي بين شرائح المجتمع".

وبعد سنوات من النمو المتباطئ في ظلّ عجز السلطات عن إجراء إصلاحات بنيوية، يزداد الوضع المعيشي تأزما في لبنان الذي يشهد اليوم أسوأ أزمة اقتصادية منذ الحرب الأهلية (1975 – 1990).

وإزاء الانهيار الاقتصادي المتسارع وبالتزامن مع الاحتجاجات الشعبية التي بدأت في 17 أكتوبر ضد سياسات الدولة الاقتصادية وضد الطبقة الحاكمة المتهمة بالفساد، تكررت المبادرات الإنسانية في مناطق عدة من صيدا وصور جنوبا، إلى بيروت، وطرابلس شمالا ومناطق أخرى.

> في ساحة التظاهر يكفي أن يُبَثّ نداء عبر مكبر للصوت عن الحاجة إلى متبرع لوحدة دم، حتى يتطوع عشرات

وفي ساحة التظاهر في صيدا التي باتت مقصدا لمواطنين ضاقت بهم سبل العيش، يكفي أن يُبَثّ نداء عبر مكبر للصوت عند منصة الاعتصام المفتوح عن الحاجة إلى متبرع لوحدة دم، حتى يتطوع العشرات. ويمكن للمرضى أيضا أن يتوجهوا إلى ساحة التظاهر لتسجيل أسمائهم لدى أشخاص قائمين على تنظيم المبادرة، يوجهونهم إلى مستوصفات لتلقي العلاج مجانا.

وخُصصت خيمة لتوزيع الثياب المستعملة على المحتاجين أطلق عليها المتظاهرون تسمية "نوفوتيه الثورة"، إلى جانب مطبخ ساحة التظاهر.

وتقول المشرفة على خيمة الملابس المجانية زينب نجم "بدأت الفكرة بعشر قطع ثياب وتحولت إلى ما يشبه المتجر". وتضيف "تزور نساء فقيرات الخيمة ويبحثن عما يناسبهنّ"، وتؤكد أن أكثر ما يسعدها هو "الأطفال الذين يفرحون حين يجدون بعض اللعب والدمى".

وفتحت جمعيات أهلية "مطعم الخير" لتوزيع الطعام على الفقراء على مدى خمسة أيام أسبوعيا، على بعد أمتار من ساحة الاعتصام، وتضمنت وجبات الأسبوع الماضي مثلا سلطة وكوسة محشية ويخنة وأرز وفواكه.

ويقول أبوأحمد (83 عاما) الذي يرتاد المطعم يوميا "لا قدرة لي على شراء الطعام أو تحضيره". ويتابع "لقد شبعت اليوم (...) لكنني أخاف من الأيام المقبلة".

ومنذ أشهر، تتفاقم أزمة السيولة مع فرض المصارف قيودا مشددة على حركة الأموال بحيث لا تسمح بعض المصارف بسحب أكثر من ألف دولار شهريا.

وباتت العديد من القطاعات تواجه صعوبات في استيراد المواد الأساسية، ولاحظ اللبنانيون انقطاع الكثير من الأدوية وارتفاعا كبيرا في أسعار المواد الغذائية، مقابل تقلص كبير في مقدرتهم الشرائية.

ويجد الآلاف منهم أنفسهم مهددين بخسارة وظائفهم، فيما يتمّ اقتطاع نسب كبيرة من رواتب أخرى.

وفي بداية الشهر الجاري، دفع تراكم الديون لبنانيا إلى الانتحار بعدما وجد نفسه عاجزا عن تسديدها وتوفير احتياجات أسرته، الأمر الذي أثار أكثر سخط المتظاهرين على السلطة الحاكمة، في وقت حذر فيه البنك الدولي من ارتفاع معدل الفقر (ثلث اللبنانيين) إلى خمسين في المئة.

ونصب متظاهرون أطلقوا على أنفسهم اسم "مجموعة شباب الثورة" الشهر الحالي خيمة أمام مصرف لبنان المركزي في بيروت، تلقوا فيها تبرعات من ثياب وفراش ومواد غذائية لتوزيعها على المحتجين، وبجانب الخيمة، علّقت شعارات جاء فيها "الجوع كافر" و"أنتمي إلى الجياع".

الجوع كافر

وتقول الشابة سارة عاصي التي تشارك في المبادرة "تحركنا من باب الواجب الوطني والإنساني لنساعد بعضنا البعض برغم ضعف إمكانياتنا"، مضيفة "جمعنا التبرعات من بعضنا، ومن جيراننا وأهلنا وأصحابنا".

وأطلقت حملة "مش دافعين" في بيروت، رفضا لدفع الضرائب والرسوم المترتبة على المواطنين، فضلا عن القروض المصرفية بسبب الإجراءات المتشددة التي تفرضها المصارف على سحب الأموال.

وبرزت في طرابلس في شمال لبنان مبادرات إنسانية متعددة، اتخذت من ساحة النور، مقر التظاهر الرئيسي، مقرا لها، ويعاني 26 في المئة من سكان هذه المدينة من فقر مدقع حيث يعيش 57 في المئة عند خط الفقر أو دونه.

وأنشئ في إحدى الخيم مطبخ يهدف إلى تحضير 2500 وجبة يوميا لتوزيعها على الفقراء الذين يتهافتون عليها من كل مناطق طرابلس.

وظهرت مبادرات أخرى في المدينة تهدف إحداها إلى ضمان إبقاء بعض المتاجر المتواضعة مفتوحة وخصوصا في الأحياء الفقيرة.

مساعدات تصل الجميع

وبادرت سارة الشريف (34 عاما) بجمع تبرعات بقيمة سبعة ملايين ليرة اشترت بها مواد أساسية من 30 دكانا صغيرا بين منطقتي جبل محسن وباب التبانة من أجل مساعدتها على الاستمرار. وتقول الشريف "بلغ عدد الإعانات 134، وتضم عددا كبيرا من المواد الغذائية مثل الأرز والسكر والعدس والفول والزيوت والطحينة وغيرها".

واستفاد جمال صقر (50 عاما) من المبادرة بعدما كان محله مهددا بالإغلاق في منطقة باب التبانة، حيث يجلس بوجهه الشاحب المليء بالتجاعيد على كرسي بلاستيكي في دكانه، مكتّف اليدين بانتظار الزبائن وخصوصا الأطفال الذين عادة ما يتهافتون على شراء قطع سكاكر لا يتخطى سعرها 250 ليرة لبنانية.

وفي الوقت الذي يتوجب عليه فيه أن يدفع إيجار محله 200 دولار ومنزله 300 دولار، لا تتجاوز أرباحه جراء الأزمة 13 دولارا يوميا.

ويقول الوالد لثلاثة أطفال، "أنقذتني هذه المبادرة مرحليا في وقت حساس كنتُ فيه على شفير إغلاق الدكان".

«نساء القصب» في القيروان يواجهن الفقر بعمل شاق وأجر زهيد

القيروان (تونس) – تفترش مريم الفطناسي الأرض في ورشتها الصغيرة وسط غابة أشجار "الكينا" بإحدى قرى محافظة القيروان التونسية، متحدّية الطقس المتقلب صيفا وشتاء، وسنواتها التي تناهز السبعين.

وتواصل مريم عملها الذي تبدأه صباحا إلى غروب الشمس مستعينة برغيف وزيت زيتون، مستأنسة بإبريق الشاي المعتاد.

وتقع ورشة مريم في قرية "المتبسطة" بالقيروان وسط تونس، على جانب الطريق الرابط بين العاصمة والجنوب، أين ظهرت منذ سنوات، ورشات مفتوحة، تختص في صقل وبيع قصب "الشنشان" الذي يزدهر نباته وسط المستنقعات المحيطة بالمنطقة.

تمرر مريم سكينها الحاد على سطح القصب الجاف، لتنزع القش والبراعم وتحوله إلى قصبة مصقولة صالحة للاستخدام فتغمرها أكوام قش القصب من كل جانب. بدت وكأنها في صراع مع الزمن، تسحب كومة القصب التي تحاصرها في جلستها وتمرّر الواحدة تلو الأخرى غير مبالية بالعدد، فثمن صقل الواحدة يكاد لا يذكر.

ويتوجب على العجوز مريم صقل حزمة بـ100 قصبة لتحصل على 0.35 دولار وتستغرق في الحصول على هذه الحزمة أكثر من ساعتين خاصة وقد أنهكها المرض.

شقاء من دون مقابل مرض

وتقول مريم "أعمل هنا منذ 17 عاما، وأشرف رفقة زوجي على ورشة لصقل القصب وبيعه، وهذا مصدر قوتي وقوت عائلتي".

عمل مريم اليومي لا يشمله التقاعد ولا عطلة المرض المزمن، كما تقول، وعليها أن تعمل بنفسها في ظل صعوبة الظروف الاقتصادية والاجتماعية. وفي مثل هذه الورشات المفتوحة على جميع المخاطر وتقلبات المناخ والمتاعب، تعمل العشرات من النساء في صقل القصب.

وتستعين مريم بنساء يصقلن القصب بأيديهن التي تورمت من الخدوش حتى أنهن لم يعدن يلقين بالا للجروح الجديدة، فيواصلن استعمال السكاكين إلى حين تحصيل الأجرة اليومية. وتوضح مريم "تعمل معي بين 4 و8 نساء، إلى جانب توظيف عدد من الرجال في جلب القصب وقصّه مقابل أجرة يومية لا تتجاوز 3.5 دولار في اليوم، ولا تتناسب المتاعب والمخاطر مع ما نجنيه جميعا من هذا العمل".

وتضيف "الأجرة ضعيفة ولكننا نحتاجها لتوفير بعض احتياجات العائلة وهي مورد الرزق الوحيد وسط احتياجات الحياة والعلاج والسكن".

وتعلق مريم على الوضع المعيشي قائلة "كنا ننتظر أن تغير الثورة (2011) وضعنا الاجتماعي وتتحسن المقدرة الشرائية، ونتخلص من الظروف السيئة، وتتحسن الخدمات الصحية والبنية التحتية، ولكن الأزمة تعمقت والفقراء ازدادوا فقرا بعد 9 سنوات من الثورة".

ويتوزع العمل داخل الورشة بين الرجال الذين يجلبون القصب من أماكن بعيدة، ثم يقومون بقصه إلى أحجام محددة، قبل تمريره إلى النساء لصقله.

وأغلب النساء العاملات متقدمات في السن، لكنهن لا يجدن أي عمل آخر في القرية التي لا توجد فيها العديد من النشاطات الاقتصادية مثل الضيعات الزراعية أو المؤسسات الخدمية، كما أن المصانع المتواجدة بالمنطقة تعطي الأولوية في التشغيل للشباب.

> غالبية النساء العاملات متقدمات في السن، لكنهن لا يجدن عملا آخر في القرية التي لا يوجد فيها العديد من النشاطات الاقتصادية

ويقول فخري الفطناسي، شاب عشريني من أبناء قرية المتبسطة، وواحد من آلاف الشبان الذين اضطر آباؤهم إلى فصلهم من الدراسة منذ المرحلة الابتدائية بتعلة الظروف الصعبة والعزلة وعدم توفر مستلزمات الدراسة ومصاريف التنقل "القصب مورد رزقنا الوحيد، ونضطر إلى العمل جميعا لتوفير قوتنا اليومي".

ويتابع الشاب بعطف وفخر عمل أمه اليومي وجلساتها ويشهد عن قرب إنحاء ظهرها مضيفا "الأجرة اليومية ضعيفة ولا تمكن من سد الاحتياجات المعيشية اليومية".

ولا توجد إحصائيات رسمية عن عدد العاملين في مجال صقل القصب بتونس، وسط غياب لهيكلة رسمية لهذا النشاط، مما يبقيه قطاعا مهمشا رغم مساهمته في توفير مواطن الشغل وارتباطه بالزراعة والصناعات التقليدية.

وترك غياب الهيكلة والإشراف الرسمي من قبل الحكومة، وعدم إسناد تراخيص وبطاقات مهنية للحرفيين الباب مفتوحا أمام الدخلاء على القطاع الذين ضاعفوا متاعب العاملين بالمجال منذ سنوات، وتركهم عرضة لخطايا مالية وحجز القصب لغياب التراخيص.

ويطالب الحرفيون بهيكلة القطاع وتنظيمه ليتمكنوا من الحصول على بطاقات مهنية يتمتعون من خلالها بالتغطية الاجتماعية وبطاقات العلاج، نظرا لخطورة العمل الذي تنجم عنه أضرار صحية.

وأطلقت الحكومة التونسية العام الماضي، آلية للتأمين الاجتماعي تحت اسم "أحميني"، تمكن العاملات في القطاع الزراعي من التمتع بالتغطية الاجتماعية ومن المتوقع أن تشمل حوالي 500 ألف امرأة من الأرياف لا تشملهن بقية أنظمة التغطية الاجتماعية.